

واقع النظام الضريبي في العراق للمدة 1995-2010

تعد الضرائب واحدة من ادوات السياسة المالية المهمة التي تستطيع الدولة من خلالها ان توفر الايرادات المالية اللازمة لتمويل نفقاتها العامة فضلا عن استخدامها لتوجيه الاقتصاد بالشكل الذي تتخذه الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . وعلى الرغم من كون العراق من اقدم دول المنطقة في اصدار التشريعات والقوانين الضريبية الا ان دور هذه القوانين في تمويل النفقات الدولة وتحقيق اهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية يعد محدود وذلك لاعتماد العراق على إيرادات النفط بشكل اساسي في تمويل تلك النفقات فضلا عن المشاكل التي تواجه الضرائب عند تطبيقها المتمثلة بالازدواج الضريبي الذي يعني احتساب الضريبة مرتين في ان واحد . وكذلك مشكلة التهرب الضريبي الذي يعتبر من اهم الصعوبات التي تواجه الضرائب والذي نعني به امكانية تهرب المكلف من دفع الضريبة محاولا نقل عبئها الى شخص اخر وبالتالي التهرب من دفعها. وبشكل عام فان النظام الضريبي العراقي يعاني من اختلالات عدة متمثلة باختلال معايير الخضوع للضريبة مع تعدد طرائق تقديرها وكثرة الاعفاءات والتنازلات والاعتماد على الضرائب غير المباشرة بشكل كبير في هيكل الضرائب العراقي ووجود انخفاضات في حصيله الايرادات الضريبية وضعف في استجابة النظام الضريبي العراقي للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلد مع تخلف وعدم كفاءة الادارة الضريبة الامر الذي اثر سلبا على النظام الضريبي العراقي وان النظام الضريبي ظاهرة متغيرة تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية . والتشريعية والاجتماعية فضلا عن العوائق الاقتصادية مع التوكيد على ان معالجة هذه العوائق واصلاح النظام الضريبي العراقي من شأنه ان يسهم بشكل كبير في تفعيل وتطوير دور الضرائب في الاقتصاد العراقي.